

دور الممارسات الاحتكارية في التقلب الاقتصادي الدّوري وفقا لأفكار

إيمانويل فالرشتاين

The Role of Monopolistic Practices in the Business Cycles from the Perspective of Immanuel Wallerstein

أ.د. العيضة سالمى

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

عبد الوهاب بوكرموش*

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دور الممارسات الاحتكارية في حدوث الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي العالمي من منظور إيمانويل فالرشتاين أحد رواد نظرية النظام العالمي الحديث، وقد تبين أنّ مراكز النظام العالمي تنحصر إلى احتكار الإنتاج، وتوظف العلم في سبيل اختراع المجالات الجديدة، فتمكّن من تحقيق طفرات اقتصادية ومراكمة رؤوس الأموال، فيكون الاقتصاد العالمي حينها في مرحلة التوسع، ثمّ تشتدّ المنافسة فتفقد المراكز سيطرتها على الاحتكار في ذلك المجال، ويضيق الهامش الربحي ويدخل الاقتصاد العالمي مرحلة الركود، ومن ثمّ تسعى المراكز إلى إيجاد مجال جديد. على أنّ الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد العالمي الراهن أخذت صورا جديدة إلى جانب الاحتكار التقليدي، ومن بينها تقييد المنافسة في التجارة الخارجية باستراتيجية الإغراق ومختلف الإجراءات الحمائية، واحتكار الإنتاج والتجارة من خلال الشركات الكبرى التي تملكها، والهيمنة على النظام النقدي الدولي والمؤسسات المالية بما يخلق فرصا للتحكم في اقتصادات البلدان النامية، واستراتيجيات التحكم في النشاط الزراعي العالمي وفي أسعار المواد الأولية. كلمات مفتاحية: الاحتكار، النظام الرأسمالي العالمي، الدورة الاقتصادية، الأزمة الاقتصادية، إيمانويل فالرشتاين.

Abstract:

This study aims at searching for the role of monopolistic deals in the occurrence of economic cycles in the global capitalist system from the perspective of Emmanuel Wallerstein, one of the pioneers of the theory of the Modern world order. Economic booms and capital accumulation, so at that time the global economy is in the expansion phase, then competition intensifies and centers lose their control over monopoly in that field, the profit margin narrows, and the global economy enters the stage of stagnation, and then the centers seek to find a new field.

However, monopolistic practices in the current global economy have taken new forms alongside the traditional monopoly, including restricting competition in foreign trade with the strategy of dumping and various protectionist measures in monopolizing production and trade through the major companies that own them, and dominating the international monetary system and financial institutions, which creates opportunities for control. In the economies of developing countries, and strategies to control global agricultural activity and the prices of raw materials.

Keywords: Monopoly, Capitalist world system, Business cycle, Economic Crisis, Immanuel Wallerstein.

مقدمة:

إيمانويل فالرشتاين (1930-2019) عالم سياسة ومؤرخ اقتصادي معاصر، أمريكي المنشأ والجنسية، يساري الفكر، أسّس مركز فرناند بروديل وترأسه في تسعينيات القرن الماضي، وبلور إلى جانب زملائه نظرية النّظام العالمي الحديث، إحدى النظريات المنبثقة عن الاتجاه النيو ماركسي. وقد تبلورت هذه النّظرية منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين، وحاول فالرشتاين من خلالها أن يؤكّد أنّ كلّ الأحداث الدولية والمحلية تجري ضمن نظام عالمي عام، وهو نظام رأسمالي تأسّس في أوروبا في القرن السادس عشر، ومازال يحكم عالم اليوم ويصنع تطوّراته.

وقد أجاد فالرشتاين إخراج الأفكار الماركسية في حلّة جديدة، وتحيين إطارها وفقا لما أملت الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية الدولية في النّصف الثاني من القرن العشرين، واهتمّ في نظريته بالتقلّب الدّوري للاقتصاد العالمي، مفترضا بأنّ الإيقاعات الدّورية في الاقتصاد العالمي تسير جنبا إلى جنب مع الممارسات الاحتكارية التي تستأثر بها مراكز النّظام العالمي، فكلّما تجمّعت بيد المراكز قبضة الاحتكارات الإنتاجية؛ فإنّ النّظام الاقتصادي العالمي يشهد انتعاشا ورخاء، وكلّما تراخت هذه القبضة آل الاقتصاد العالمي إلى الركود والانكماش، ويجري ذلك في إطار من العلاقات الاستغلالية والتبادل غير المتكافئ بين وحدات هذا النّظام العالمي.

هذا، وقد استند فالرشتاين إلى أفكار العالم الاقتصادي الروسي نيكولاي كوندراييف، الذي تنسب إليه الدّورات الاقتصادية طويلة الأجل، ليفسّر كيف أنّ النّظام الرأسمالي علاوة على أزماته الدّورية؛ فإنّه يتّجه نحو أزمة كبرى ستكون الجولة النّهائية لهذا النّظام.

1.1 إشكالية الدّراسة:

تسعى دراستنا إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف تؤثر الممارسات الاحتكارية في التقلّب الدّوري للاقتصاد الرأسمالي العالمي وفقا لأفكار إيمانويل فالرشتاين؟ وما أهمّ الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد العالمي الراهن؟

2.1 أهمية الدّراسة:

إنّ هذه الدّراسة تستمدّ أهميتها من كونها تتناول موضوعا مهماً يتعلّق بمعرفة أسباب التقلّب الدّوري في الاقتصاد العالمي، فإنّ الباحث في موضوع الدّورات الاقتصادية يلاحظ اختلافا وتضاربا واضحا بين المنظرين الاقتصاديين في تقدير تلك الأسباب، ولعلّ هذه الدّراسة ستساهم في تبين نظرة التبعين اليسارين المعاصرين على وجهة نظر أبرزهم وهو المفكر إيمانويل فالرشتاين.

3.1 منهج الدّراسة:

استخدمت دراستنا هذه أكثر من منهج، فاعتمدت على منهج فالرشتاين لدراسة النّظام العالمي وهو المنهج الكلاني Holistic Approche، بحيث ينظر إلى الأحداث الدولية والمحلية كلّها مرتبطة بنظام موحد هو النّظام الرأسمالي العالمي، كما استخدمت المنهج التحليلي في ربط العمليات الاحتكارية بالإيقاعات الدّورية في الاقتصاد العالمي.

4.1 أقسام الدّراسة:

للإجابة عن إشكالية الدّراسة قسّمنا بحثنا بين ثلاثة مباحث، أولاها يستعرض الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية النّظام العالمي التي بلورها فالرشتاين، وقد قدّمناها للتعرف على الإطار النظري الذي ستعتمد عليه دراستنا في دراسة الاحتكار والتقلّب الدّوري، ثمّ يتناول المبحث الثاني دور الاحتكار في التقلّب الدّوري للاقتصاد العالمي وفقا لتحليلات فالرشتاين، ويبحث المبحث الثالث كإطار تطبيقي عن صحة افتراضات فالرشتاين من خلال البحث عن الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد العالمي الراهن، وبيان واقعها.

2. المبحث الأول: الافتراضات الأساسية لنظرية النظام العالمي الحديث

في سبعينيات القرن الماضي شهد الفكر السياسي أزمة خانقة، فلم تعد النظريات التقليدية قادرة على تفسير ما استحدثته الأحداث الدولية، فأصابها الوهن وتزعزعت مبادئها وفشلت في تحليل المستجدات، والتنبؤ بمستقبل العلاقات الدولية¹، حينها عادت الأفكار الماركسية بقوة، خاصة وأن المسائل الاقتصادية أصبحت تنبؤاً مكانة هامة في واجهة التحليل، فلمنهج الماركسي لم يكن يفصل بين الميدانين السياسي والاقتصادي، بل على العكس كان ماركس يرى أن البنية السياسية والاجتماعية لأي مجتمع تتحدد وفقاً لعلاقاته الاقتصادية، وهنا تحولت الماركسية إلى منهل يستقي منه مختلف المنظرين.

في هذا الظرف التاريخي السياسي ولدت نظرية النظام العالمي، وتزعّمها نقاد للرأسمالية بارعون، شكّلت كتاباتهم المستفيضة إطاراً نظرياً مُحكماً، حاول تفسير الأحداث بمقاربة كلائية، تفترض أن الأمور كلها تجري ضمن نظام عالمي عام، وليست مستقلة عنه، أي أن جميع الأحداث الدولية والمحلية لا تعدو أن تكون نتاجاً لتطور هذا النظام العالمي ذي الصبغة الرأسمالية.

وقد لقيت هذه النظرية رواجاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية لدى دول العالم الأول والثالث على السواء، فكانت النزعة الانتقادية بارزة بشدة في أعمال هؤلاء، ومن أمثالهم إيمانويل فالرشتاين، وسمير أمين، وأندريه غوندر فرانك، وسكليز، وساسن، وراؤول بريتش، وفيرديناند بروديل، وغيرهم ممن كانت تستهويه الميولات الماركسية والتصدي لأفكار نظرية التنمية والتحديث وخطط المؤسسات المالية الدولية، ولعل أبرزهم هو إيمانويل فالرشتاين، الذي ساهم بإسهاب في بلورة النظرية. وإننا سنفرد لكل افتراض من افتراضات النظرية مطلباً، وفقاً لما يلي:

1.2. العالم نظام لا نظم:

فالمنطلق الأساس الذي يساهم في فهم كل أحداث علمنا وفكّ ألغازه وتفسير تناقضاته هو النظر إلى هذه الأحداث بمنظور كلائي، بمعنى أنّها تجري ضمن بنية واحدة، تتوزع فيها الأدوار وتتكامل، هذه البنية مسماة بالنظام العالمي الحديث، أي عالم واحد مرتبط بشبكة معقدة من علاقات التبادل الاقتصادي، وبالتالي لا يمكن فهم العلاقات الدولية وتحليلها إلا من خلال تحليل أنماط التفاعلات وأنماط توزيع القدرات أو السلطات داخل هذا النظام².

ويؤكد أنصار هذه النظرية -على غرار التبعيين- من خلال هذا الافتراض أن الغنى الحاصل لدى طبقات أو دول مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر الذي يحصل لدى الآخرين، فإذا أردنا مثلاً تفسير أسباب الغنى أو الفقر في دولة ما علينا أولاً بالبحث عن موقع تلك الدولة في النظام العالمي ليتضح الدور المنوط بها، ومن ثم تحديد العوامل الخارجية التي هيأت سبيل الغنى أو الفقر لتلك الدولة. ذلك يعني أن الدول لا تنبؤاً من النظام العالمي موقعاً متجانساً، وأن الأدوار وأشكال التفاعل تختلف وفقاً لاختلاف الموقع، وأيضاً يتعلّق حجم الاستفادة -أو لنقل حجم النفع أو الضرر- بالموقع من النظام.

وإذا عدنا إلى فالرشتاين؛ فإنّ قناعته بهذه الفكرة ترسّخت بعد مسير بحثي مطوّل، ففي الستينيات بدا فالرشتاين شغوفاً بمعرفة أوضاع الدول الإفريقية، فقد سافر فالرشتاين إلى حوالي ثلاثة أرباع دول إفريقيا المتحرّرة آنفاً، وامتدّت شبكة علاقاته إلى العديد من الأشخاص الذين شغلوا مناصب مهمة في الساحات السياسية في بلادهم، وكانت أربعة من كتبه الخمسة الأولى عن السياسة الإفريقية³. ثم بدأت الأفكار تتطوّر لدى فالرشتاين ليقرّر بالكيان الواحد الذي يجمع دول العالم، وهذا الكيان هو النظام العالمي الحديث، ومنه تستمدّ المجتمعات سلوكها، ووفقاً لتحديد الخيار الممنوح والعمل المنوط، ومن هنا فإنّ وحدة التحليل الأصوب والأصحّ لدراسة سلوك الدول والمجتمعات هي النظام العالمي⁴.

2.2. هوية النظام العالمي:

أي ما هو المنطق الذي تصطبغ به كلّ التفاعلات في النظام العالمي؟ والجواب هو الرأسمالية، بل إنّ النظام الرأسمالي هو الذي يحدّد أقدار هذا الكون ومصائر، ويرتّب علمنا، وتنجرّ عن تطوّراته كلّ أحداث العالم، وتتخذ الوحدات موقعها وفقاً لمشية النظام الرأسمالي ومرحليته،

وقد تتغيّر المواقع بتغيّره، ويحصل الانتعاش والرّكود والغنى والفقر والرّخاء والأزمة والسّلم والحرب انعكاسا للتطوّر العمري لهذا النّظام الرّأسمالي.

ولا نكون مبالغين إذا قلنا إنّ هذه الفكرة متّفق عليها بالإجماع لدى أنصار هذه النّظرية، وهي من بين الأفكار التي تجمعهم بجميع نقّاد الرّأسمالية من تيارات ومدارس، وإن اختلفوا في نطاق الحكم الرّأسمالي، بين المحليّ والدّولي والعالمي. وإذا كان العالم قد انضوى بأسره تحت نظام موحد، فإنّما كان ذلك بفعل العملية التّوسّعية المدفوعة بقوة الرّأسمالية وطبيعتها في مراكمة رأس المال ومحاولته التّوسّع ضمن نطاق أوسع، أي أنّ التّراكم المستديم لرأس المال هو المحرّك المركزي للنّظام العالمي، وهو ما يمنحه القوة والنّفس.

ويؤكّد فالرشتاين أنّ الرّأسمالية نشأت في أوروبا مطلع القرن السّادس عشر، وهي الفترة التي انبعثت فيها الحضارة الأوروبية، ودُشّن فيها العصر الحديث، ومن أوروبا كانت ريح الرّأسمالية تهبّ على العالم، وتحمل بذورها إلى كلّ أنحائه، وفي الوضع الرّاهن فلا ركن من أركان العالم إلّا وقد انضوى تحت مظلة الرّأسمالية⁵، وهذا الحديث قد يثير بعض الجدل، خاصّة إذا تحدّثنا عن دول اشتراكية محضة أو مزيجية، لكنّ رؤية هذه الدّول من زاوية العالمية أي البحث عن موقعها في النّظام العالمي يفسّر المقصود، حيث لا تعدو أن تكون أية دولة إحدى وحدات النّظام العالمي، لها وظيفتها ومركزها ضمن التقسيم الدّولي للعمل، والذي فرضه تطوّر الرّأسمالية⁶، وتحت عنوان الافتراض الثالث ستبيّن هذه النّقطة بوضوح، وتتجلّى مراتب الدّول، وشكل العلاقات بينها.

3.2 النّظام العالمي ثلاثي التقسيم:

وهو التقسيم المكاني للأدوار الاقتصادية والسياسية التي تؤدّيها أقاليم مختلفة ضمن نظام عالمي يتمتّع بالآليات التي تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد من الأطراف إلى المركز⁷، وعند العودة إلى الفكر الماركسي عند لينين نجد تقسيما ثنائيا للعالم، مناطق المركز التي تدير النّظام، ومناطق المحيط التي تدور حول ذلك المركز وتخضع لتوجّهاته وخطته، إذ يهيمن المركز على الاقتصاد العالمي ويمتلك قوى الإخضاع من وسائل خشنة وناعمة، ويقوم بعمليات الإنتاج ذات المستوى العالي من المهارات والتكنولوجيات ورؤوس الأموال، ويختصّ المحيط بالمقابل في إنتاج المواد الخام واليد العاملة غير المؤهّلة أو نصف المؤهّلة، ولا يستمرّ النّظام العالمي إلّا باستمرار العلاقة بين المركز والمحيط.

وتنتفي المساواة في مثل هذه العلاقة، بمعنى آخر فإنّ من يدير العلاقة يحقّق الاستفادة، ويقع عبء الفاتورة على من سواه، والمركز يعيش بوجود المحيط، والأسوأ أنّه يعيش ويحقّق تقدّمه بتخلّف المحيط، حيث يفترض لينين أنّ تقدّم المحيط يهدّد بقاء المركز، لذلك تسعى المراكز بكلّ ما أوتيت في سبيل دوام التخلّف عند المحيط، مع أنّ هناك طرفا ثالثا هو دول شبه المحيط، التي تجمع بين صفات معينة من المركز والمحيط، وتؤدي دور الوسيط، ووجودها مدعاة للاستقرار وتقليص لاحتمالية الصّراع⁸.

وهكذا فإنّ الاتّصال بين المركز والمحيط وثيق جدّا، وهو اتّصال وظيفي بين قطاع حديث وقطاع تقليدي، يُمدّد في عُمر النّظام العالمي، وإنّ المحيط هو مصدر ثراء المركز البارز في استغلال وامتصاص موارد المحيط، ومن ثمّ - كما يؤكّد أندريه غوندر فرانك - فإنّ التطوّر والتخلّف الاقتصاديّين وجهان لعملة واحدة⁹.

4.2 السّعي نحو الاستقرار:

فبالرغم ممّا يشهده النّظام العالمي من أحداث وحروب واضطرابات ومجاعات، إلّا أنّه منذ القرن السّادس عشر عرف الاستقرار في بنيته الأساسية، إذ إنّ بقي منقسما إلى أبعاد مكانية واضحة (مركز، محيط، شبه محيط) واستمرت العلاقات الاستغلالية بينها، ويرجع هذا الاستقرار إلى ما يملكه النّظام الرّأسمالي من ميكانيزمات تلعب دورها في حفظ التوازن.

يرى فالرشتاين أنّ أهمّ هذه الميكانيزمات وجود الإطار السياسي المسمّى بالدّولة، فليس من قبيل المصادفة أن يتواجد النّظام الرّأسمالي ونظام الدّولة ذات السّيادة معا، إذ إنّ كلاّ منهما حيويّ لوجود الآخر، فالنّظام الرّأسمالي لا يستطيع العمل دون وجود علاقات بين

الدّول، كما أنّ هذه العلاقات لا تستطيع البقاء إذا تخلّى عنها النظام الرّأسمالي، فالدّولة والنّظام الرّأسمالي مترابطان. ومن الأهميّة التي تكتسبها الدّولة:

- أنّها تضمن إطارا لحماية حقّ الملكية وتعزيزه، فهي الحارس الأساس لأموال الرّأسمالي.
- أنّ للدّولة وظيفة تخفيف التّناقضات داخل النظام الرّأسمالي، من خلال ما تملكه من أدوات كتشريع النّصوص والقانون، والتّفقات العامّة على قطاعات أساسية لاستمرار النظام الرّأسمالي كالتعليم والمواصلات ومختلف القطاعات التي يعزف الرّأسماليون عن الإنفاق فيها، كما تعمل أيضا على ضبط الأحوال الاجتماعية والسياسية.

5.2 توظيف المتغيّر الثقافي في النّظام العالمي:

يملك النّظام الرّأسمالي توجّها فكريا لتفسير -أو بالأحرى لتبرير- تناقضاته من علاقات استغلالية وإشاعة التّخلف، ويتوارى تحت بريق الثّقافة التي يشيعها، ويستميل بها تأييد العالمين، ويدرأ عن ذاته كلّ الشّبهات، ضمانا للشرعية التي بدونها لا يتحقّق التّوازن والاستقرار، ويسمّي فالرشتاين هذا الجانب بالمتغيّر الجيوثقافي، ويقرّ بأنّه الأكثر غموضا والأكثر صعوبة للرّصد والتّقييم، إلّا أنّ النّظام لا يستطيع أن يتطوّر بدونه.

وتتمحور أبعاد المتغيّر الجيو ثقافي في النّظام المعاصر في بعدين:

- نجاح الأيديولوجية الليبرالية -وهي الإطار الفكري الذي يستند إليه النّظام الرّأسمالي- في إقناع النّاس أنّها الأفضل والأكفأ لتقديم الطّريق الرّشيد للمجتمع، من خلال اللّعب على أكثر الأوتار حساسية في أذهانهم، وتوظيف مسائل من قبيل حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والشفافية والتمثيل، ... بما يزيد من جاذبيته بشكل أكبر، ويرسخ في المنظومة الفكرية والقيمية والمعرفية والسلوكية للنّاس التّموذج الليبرالي، وبما يرفع من مشروعيتها، بل يساهم في العزوف عن كلّ ما من شأنه أن يعارض تلك الرّواسخ.

- إنّ تحييد الدّين والتّأويلات القدريّة، وإحلال العقل لتفسير كلّ الظّواهر وتوسيع دائرة سلطانه مكن كثيرا من جعل العلم في خدمة العملية الإنتاجية، وبالتالي من تراكم رأس المال، بل أصبح المنهج العلمي مسيطرا على النّظم المعرفية حتّى في العلوم الاجتماعية، ودائما كانت القوى الرّأسمالية تسخر العلم في علاج ما يعترضها، وهو ما يكسبها مزيدا من رضا النّاس وقبولهم¹⁰. هذا، وقد عطّل المتغيّر الجيو ثقافي مسار كثير من الثّورات النّاجمة عن تفاقم التّناقضات والمشاكل التي يفرزها تطوّر النّظام الرّأسمالي، وساهم في امتصاص غضب طبقات واسعة، لكن الأمر في الحقيقة لا يبعث على الطّمأنينة بهذه البساطة، لأنّ خلف هذه الملكة تخفت القدرة على الضّبط أمام نزوب الحلول وانكشاف التّناقضات في أزمة معقّدة، ستكون الجولة النّهائية، لأنّ المتغيّر الجيو ثقافي وحده لا يمكن أن يكون كافيا وضامنا للمشروعية إذا استعصت الحلول المادية وانتهى التّوسّع الرّأسمالي، ولم تصبح بيده آلية يردم بها هوة التّناقض الاجتماعي والاقتصادي في الأزمة النّهائية.

6.2 دورات النّظام العالمي وأزمته:

زمانيا تتغيّر أحوال النّظام العالمي، فهو يشهد موجات من التّوسع ثمّ الانحسار التّاجم عن التّوسع، وهو ما يسمّى في علم الاقتصاد بالدّورات الاقتصادية، التي يميل فالرشتاين إلى تسميتها بالإيقاعات الدّورية (cyclical rhythms)¹¹، ووفقها فإنّ النّظام العالمي ينتعش لفترة زمنية، تنضبط فيها قدرته على التّحكم، ثمّ تسوء حالته انعكاسا للتّناقضات التي يفرزها، ومن ثمّ يشهد تحبّطا في فترة موازية لفترة الانتعاش، ويسعى جاهدا في رصد الحلول، حتّى يستعيد عافيته ويواصل التّوسّع، وهكذا دواليك.

وهذه الحالة لا تعدّ خروجاً عن مفهوم الاستقرار الذي يقرّه أنصار النّظرية، فمادامت القدرة على استعادة الأمور متاحة فإنّ الوعكة التي يمرّ بها النّظام دورياً لا تلبث أن تزول، لكن إذا وصل النّظام إلى نقطة انتفت فيها قدرته وحلّ به الشّلل فإنّ أفوله يصبح أمراً محتماً، ويسمّي فالرشتاين هذا الحالة بالأزمة، ويرى أنّها لا تظهر إلّا مرّة واحدة خلال حياة النّظام، وفيها تتناقض أحواله ولا يستطيع أن يعيد إنتاج نفسه، عكس ما سلفت له الأيام في سابق الدّورات، وستناول في موضع آخر تفاصيل هذه التّناقضات، وإنّما نشير هنا إلى أنّ أبعاداً سياسية واقتصادية وثقافية مختلفة قد أصبحت تنذر بدخول العالم المعاصر مرحلة الأزمة كما يعتقد فالرشتاين¹²، وإن كان الفصل القاضي بمدى صحّة هذا التّنبؤ هو ما تحمله الأيام، لكن من الأهميّة بمكان معرفة مدى فعالية الميكانيزمات التي يوظّفها النّظام الرأسمالي للتكيّف مع أزمته الرّاهنة، وهو ما يساهم ولو جزئياً في تأييد افتراضات هذه النّظرية أو تفنيدها.

3. المبحث الثاني: دور الاحتكار في التقلب الدّوري للاقتصاد العالمي

كما تقدّم، فإنّ أيّ إقليم في عالمنا الرّاهن إلّا وله دور يؤدّيه ضمن نظام عالمي كلّّي، وإنّ طبيعة العمل وحجم الاستفادة يتحقّق حسب الموقع من النّظام العالمي، أي بين المركز والمحيط وشبه المحيط، وإنّ النّظام العالمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار والتكيّف مع الأزمات الدّورية، ويبقى السّؤال الذي يتمحور عليه هذا المبحث هو: ما دور الاحتكار في حدوث التقلب الدّوري في الاقتصاد العالمي حسب أفكار فالرشتاين؟ وما هي العواقب المترتبة على وجود المجالات الاحتكارية أو غيابها؟

1.3 مفهوم الاحتكار:

الاحتكار monopoly هي الحالة التي تؤمّن فيها شركة واحدة أو عصابة شركات منتوجاً أو خدمة في السّوق، وهو ما يمنح لهذه الشركة السيطرة على السّوق أي على العرض والسعر، وهو ما تطمح إليه كلّ شركة؛ رغبة في توسيع هامش الرّبح¹³، وكلّما زاد المنافسون ضاق هذا الهامش بالطّبع، على أنّه في الواقع نادراً ما تسيطر شركة واحدة على منتوج في مستوى العالم وفي فترة وجيزة، وإنّما هناك ما يسمّى باحتكار القلّة عندما تحتكر مجموعة قليلة من الشركات هذا المنتوج في السّوق، وقد يسمّى بشبه الاحتكار، ونحن نقصد بالاحتكار هذا الوجه.

ولمّا كانت العلاقات الدولية تعتبر من عهد بعيد علاقات تنافسية؛ فإنّ هذه العلاقات تؤوّل في الأدب الاقتصادي إلى أن تصبح علاقات مونوبولية احتكارية، وبالرغم من أنّ الكثيرين يريدون أن يروا في العلاقات الدّولية علاقات بين البلدان، فإنّها في الواقع علاقات بين شركات تلعب فيها المتغيّرات الاقتصادية دورها في توجيه السياسة عامّة¹⁴.

2.3 دور الاحتكار في بنية النظام:

من أين يأتي التصنيف بين المركز والمحيط؟ سؤال مركزي يحدّد ما إذا كان المفهوم يتعلّق بالموقع الجغرافي أم بنوعيّة القطاع الغالب على اقتصاد إقليم ما، ويحدّد أيضاً مفهوم الموقع الاقتصادي.

يؤكّد منظّرو النّظام العالمي الحديث أنّ مفهوم المركز والمحيط مفهوم عقلائي، يتعلّق بعمليات الإنتاج على مستويين؛ نوعيتها ودرجة الرّبحية فيها، إذ نجد بين أقاليم العالم من يتخصّص في عمليات درجة الرّبحية فيها كبيرة، وأخرى عكس ذلك، وحيث إنّ الرّبحية تتعلّق بالاحتكار، فإنّ العمليات المركزية هي التي تكون في إنتاجات محتكرة ويكون الرّبح فيها أعلى، أمّا عمليات المحيط التي تشهد منافسة حقيقية فهي غير محتكرة وربحها أضيق¹⁵.

ومن ثمة؛ فإنّ عقلانية التصنيف تتضح في ترفّعه عن الأيديولوجيات والجغرافيا والعرقية، وتعلّقه بحكم موضوعي؛ يفرّز بين المجتمعات والأقاليم ما إذا كان يغلب عليها العمليات الإنتاجية المركزية أم المحيطية، وهذا يعني أنّ بالإمكان أن يتغيّر صنف الإقليم إذا تغيّرت عمليات إنتاجه، بغضّ النّظر عن احتمالية حدوث ذلك.

وحين يحدث التبادل التجاري بين منتجات المركز ومنتجات المحيط يتجسّد مفهوم التبادل غير المتكافئ، وحيث إنّ المنتجات التي تشهد منافسة شديدة تكون في سعر منخفض، وتكون المنتجات المحتكرة في سعر مرتفع، فإنّ فائض القيمة سيبتدقّ باستمرار من منتجي المحيط إلى منتجي المركز، فكيف ذلك؟

3.3 الاحتكار كآلية لسحب فائض القيمة من المحيط:

وفقا للقانون الاقتصادي في التبادل؛ فإنّ البلد الذي يتفوّق في الإنتاجية يستطيع أن ينجي أرباحا أعلى وإضافة، فلو افترضنا عملية تبادل بين بلدين ينتجان ذات السلعة، التي تكلف 100 ساعة، واستطاع المتفوّق أن ينتجها في 50 ساعة عمل، ثمّ تمّت مقايضة السلعة ذاتها فسيكون الربح لصالح المتفوّق بقيمة 50 ساعة¹⁶، ذلك يعني أنّ البلاد الأضعف تُجبر من خلال السوق العالمية على بيع ناتج كبير نسبيا من ساعات العمل؛ في مقابل الحصول من البلاد الغنية على ناتج أقلّ من ساعات العمل.

والتبادل التجاري بطبيعة الحال يتمّ بين منتجات مختلفة، فلا معنى أن تتبادل الدول السلعة ذاتها، وإنّما هناك حاجات مختلفة بين المجتمعات، تستدعي اللجوء إلى التبادل مع الطرف الآخر، وأيا كان شكل التبادل بمقايضة السلع أو النقد أو المال المسكوك أو الذهب والفضة، فإنّ قيم السلع والخدمات مربوطة إلى وحدة يتمّ على أساسها التبادل، ولتكن هذه الوحدة هي سعر الدولار مثلا، فإنّ الدولارات التي تجمعها الدول ذات الإنتاج الاحتكاري مرتفعة نسبيا إلى ما تجمعها الدول ذات الإنتاج المتنافس حوله، أو بعبارة أخرى فإنّ الجهد الذي تقوم به الدولة الأضعف لجمع قيمة مالية يعادل أضعاف ما تقوم به الأقوى لجمع ذات القيمة¹⁷.

إذا؛ فالتفاوت في الإنتاجية يلعب دورا حاسما في إعادة توزيع الموارد وانتقال رأس المال من منتجي المحيط إلى منتجي المركز، ومن ثمّ فالنظام الرأسمالي ينطوي ليس فقط على قيام المالك بوضع اليد على فضل القيمة أو القيمة الفائضة المحصّلة من العامل، بل وعلى قيام المركز بتحصيل القيمة الفائضة من مجمل الاقتصاد العالمي كلّ، وقد كانت هذه الآلية قائمة في كلّ مراحل النظام العالمي الحديث من مرحلة الرأسمالية الزراعية إلى عالمنا الزاهن¹⁸.

ويطلق أغلب الماركسيين على هذه الفكرة مصطلح الاستغلال، وبالرغم من الانتقادات التي وجّهت إلى هذه الفكرة، فقد بقيت خالدة في أفكار نظرية النظام العالمي، بل تمّ تطويرها على أيدي كثيرين لعلّ أهمّهم الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبيش، الذي رأى بأنّ أسعار الموادّ المصنّعة تميل إلى الارتفاع سنة بعد أخرى، وتظلّ أسعار الموادّ الخام قليلة وبطيئة التغيّر، وجادل بأنّ التجارة تتداعى على الأهمّ المغلوب على أمرها، إذ يزداد كمّ أطنان القهوة كلّ سنة مقابل سعر ثلاثية، وهو ما يزيد من فقر المحيط المعتمد على الموادّ الخام، تناسباً مع ثراء المركز¹⁹، أمّا إيمانويل أرغيري فقد أرجع الأمر إلى عدم تكافؤ الأجور بين الطرفين، فبحكم حقوق العمّال الجيدة في المركز ومستويات التكنولوجيا وتعرّس انتقال اليد العاملة من المحيط إلى المركز بسبب القيود على الهجرة، تبقى أجور العمّال في المركز مرتفعة، ولا يرتقي إليها أجور العمّال في المحيط، وهو ما يجعل أسعار السلع متناقضة، إذ نجد السلع المنتجة في المركز باهظة الثمن نسبة إلى السلع التي تأتيه من المحيط، وبالتالي فإنّ الأجور المرتفعة تحقّق جلبا للأموال من مناطق الأجور المنخفضة²⁰.

4.3 علاقة الاحتكار بالتوسّع والركود الدّورين:

شكّلت أعمال الاقتصاديين الأوائل الذين تخصّصوا في الدّورات الاقتصادية أهميّة بالغة في بناء الأسس النظرية لهذه الدّورات، ومع أنّهم اختلفوا في تقدير مدّة الدّورة، لكنهم أثبتوا مجمعين أنّ هناك تماثلا بين الدّورات في تعاقب مراحلها، وتنسب الأنواع إلى أصحابها، وأشهرها ثلاثة، دورات كيتشين، دورات جوغلار، دورات كوندراتيف، ولأنّ إيمانويل استند في نظريته إلى دورات كوندراتيف فإنّنا سنركّز عليها، ثمّ نتناول أفكار فالرشتاين بخصوص دور الاحتكار في دورات كوندراتيف.

1.4.3 دورات كوندراتيف: Kondratieff cycles المسماة بالدّورات الطويلة، وتنسب إلى الاقتصادي الروسي Nikolai Kondratieff، ضمّنها في كتابه الذي أصدره سنة 1926، بعنوان: دورة الموجة الطويلة Long Wave Cycle، والذي يعتبر

عملا متقنا ألهم من بعده تبصرة ثاقبة حول التقلّبات الكبرى على مستوى الاقتصادات المحلية والاقتصاد العالمي، وتمتدّ دورة كوندراييف بين 50 و 60 سنة، وتتكوّن من ثلاث مراحل؛ التوسّع والركود والكساد، تأخذ الأولى والأخيرة مدّة 20 سنة لكل منهما، والثانية مدّة 10 سنوات، وتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي؛ إذ إنّ الطلب الفعّال لا يستطيع مجابهة العرض كما حدث إبّان الكساد العالمي الكبير في عام (1929-1933) والذي أصاب المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية²¹. وهي ظاهرة ترتبط بالقفزات التكنولوجية، وتساعد على توليد دورات من السلوك السياسي، أو مطابقة بين الدّورات السياسية ودورات الركود والانتعاش الاقتصادي²². وتتحرك هذه الدّورات بمتغيّرات أسعار الفائدة ومعدّلات الرّبح، ففي التوسّع تتوازن المنافسة بما يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة جزّاء الطلب المتزايد على رؤوس الأموال، وبسبب فائض العرض وانخفاض الطلب تتراجع الأسعار وينخفض الاستهلاك، ويقلّ الطلب على الأموال في مرحلة الركود، وتنكمش النشاطات الاقتصادية ويقلّ الإنتاج إلى أن تظهر الإفلاسات في مرحلة الكساد.

هذا؛ وجادل كوندراييف بأنّ هذه التقلّبات تصيب كلّ قطاعات الاقتصاد، وقد عمد إلى التاريخ ليحدّد معالم زمنية لدورات سابقة في القرن 18 و 19²³، واستخدم لاحقوه معطياته لتحديد دورات القرن العشرين، وهو من استند إليه إيمانويل فالرشتاين ليستقي من افتراضاته التوجّه العامّ للنّظام العالمي، ولنا عودة إلى التفصيل في ذلك في موضع لاحق.

ومع أنّ كوندراييف استكمل عمله في عشرينيات القرن الماضي، وهو ما يعني بالبداة اتّكال فالرشتاين على افتراضات قد لا تتّسع لتعقيدات اليوم، غير أنّه لابدّ من إدراك أنّ كلّ من لحقوا كوندراييف لم يفتندوا معطياته، بل بنوا عليها ووسّعوها أكثر وحيّنوا افتراضاته مع ترابط الاقتصادات الوطنية واتّساع السوق العالمية، فكوندراييف بكتابه الدّورات الاقتصادية الرئيسية نجح إلى حدّ كبير في تحديد المعالم الكبرى للدّورة الاقتصادية طويلة الأجل، وفتح عيون الاقتصاديين على الانتقال المحلي وعلى التنبؤ بتوقيت الركود ورصد أسباب التوسّع.

2.3.4 أثر تكوّن الاحتكارات وذوبانها وفقا لإيمانويل فالرشتاين

يلتقي فالرشتاين مع كوندراييف وجوزيف شومبيتر في أنّ التوسّعات المحلية في الدّورة الاقتصادية ترتبط بظهور مجال إنتاجي احتكاري، وهو ما يخصّص عملية تراكم الأموال من خلال امتصاص فائض القيمة الإنتاجية وجزّها من المحيط نحو المراكز كما تقدّم سابقا، وعملية الامتصاص هذه يسمّيها فالرشتاين بالتبادل غير المتكافئ، ويسير المنحى تصاعديا ما دامت الصناعات المتقدّمة قادرة على تحقيق ربح أوسع، ويسود حينها عدة مظاهر للتوسّع: منها استمرار تراكم رؤوس الأموال الناجمة عن الرّبح؛ خلق مزيد من فرص العمل؛ معدّلات أعلى للأجور²⁴؛ سيادة رخاء عام ... إلخ.

وإنّ من القواعد الاقتصادية أنّ الاحتكار له مدّة محدودة، فمهما طال احتكار العمليات الإنتاجية المركزية، فسينتق وتتحلّل بطرق مختلفة حين يزداد المنتجون فيها، وهي قاعدة جلية في التاريخ الاقتصادي، فما هو عملية مركزية في زمن ما فهو عملية محيطية في مستقبله، فإنتاج الأقمشة الذي يتوزّع اليوم على أطراف العالم؛ كان إنتاجا عزيزا محتكرا في القرن التاسع عشر بين عدد قليل من الدّول في غرب أوروبا، وهذا التحوّل يطال أغلب المنتجات؛ ويسمّى بالدّوبان البطيء²⁵، لكن هناك على الدّوام سعي من المراكز إلى الحفاظ على الاحتكار أطول مدّة؛ وإلى ابتكار مجالات جديدة يضمن فيها احتكارا جديدا كلّما انفلتت من يديه مجالات إنتاجية أخرى.

وبالعودة إلى الدّورات التي حدّدها كوندراييف نجد اقتران كلّ منها بمجال صناعي متقدّم، ففي الموجة الأولى المبتدئة سنة 1789 انتعشت المراكز الأوروبية للاقتصاد العالمي بموجة التسيج والآلات والسفن التجارية، ومع أنّ هذه الموجة لم تتوزّع على غرب أوروبا بالقوّة ذاتها، فقد كان لإنجلترا الحظّ الأوفر والحصة المثلى، لكن سرعان ما انتقل هذا المجال الحيوي إلى دول مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا وغيرها، ولما كانت دورة 1849 تمّ التوسّع بقوة في مجال السكك الحديدية وإنتاج الصلب، وفي الدّورة الثالثة المبتدئة سنة 1896 ظهرت مجالات حيوية

جدًا، هي قطاعات النفط والسيارات والكهرباء والكيمياء، والتي أحييت القوة المركزية واتسع فيها مراكز الاقتصاد العالمي لتضم إلى جانب الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية، وقاد التنافس الشرس حينها إلى الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، ثم ارتبطت موجة 1950 بمجالات حديثة من النفط ومعالجة المعلومات والبرمجة وغيرها²⁶.

وقد منحت الثورة الصناعية الثالثة في النصف الثاني من القرن العشرين طفرة اقتصادية منعشة للمراكز في مجال الرقمنة Digitization والمعالجات الدقيقة والإنترنت وبرمجة الآلات والشبكات، فضلا عن الهندسة الوراثية وصناعة الطائرات والصواريخ، وبالرغم من أن هذا المجال لم تتحلل سلطة احتكار المراكز فيه نهائيا؛ إلا أن المنافسين فيه ازدادوا وجرى الترتيب للثورة الصناعية الرابعة في العقد الثاني من القرن الزاهن؛ والتي أبدعت حيوية موعودة في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات وإنترنت الأشياء، والمركبات ذاتية القيادة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وعلم المواد، والحوسبة الكمومية، وغيرها²⁷.

ويطلق فالرشتاين على هذه الظاهرة عملية التوسع والدمج، إذ تقترن عملية التوسع الجغرافي للنظام العالمي الحديث بالتوسع والدمج القطاعي، وبطبيعة الحال؛ اكتمل التوسع الجغرافي؛ وبات على المنتجين أن يبدعوا في تشييء الأمور وتسليعها Commodification، أي أن يجلبوا إلى دائرة الاستثمار والربح قطاعات جديدة ليضمنوا الاستمرار.

يتعلق هذا التوجه بظاهرة التمدين Urbanization؛ فالحياة الحضرية تجعل من مجالات الاستهلاك أكثر حيوية، أي تزيد للسوق نشاطا أكثر مما يساهم به الريف، بمعنى أن الناس وهم في المدينة أقرب إلى فلك الرأسمالية من كونهم في الريف حيث تغلب عليهم قيم قد لا تحي معها الرأسمالية الاقتصادية كثيرا، وهو ما يفسر التزوح الريفي الذي يشهده العالم في موجات متكررة منذ ستينيات القرن الماضي، وبالحساب الرأسمالي يمثل كل نازح فرصة جديدة للتوسع والدمج، لكن لا يعني ذلك أن الريف لا يساهم في الاقتصاد العالمي بشيء، بل على العكس تماما، فالغذاء وهو القطاع الإنتاجي الأساس في الريف يظل مجالا حيويا جدا للعملية الإنتاجية في الاقتصاد العالمي مركزا ومحيطا وشبه محيط، وإنما يفرض حب البقاء على المستثمرين أن يستقبطوا للسوق مزيدا من مظاهر الحياة اليومية²⁸.

وعند نشوء الصناعات المتقدمة الكبرى يحدث تراكم مهول لرأس المال وخلق مزيد من فرص العمل على نطاق واسع في الاقتصاد العالمي ومعدلات أعلى من الأجور وشعور عام برخاء نسبي، وكلما زاد عدد الشركات في هذه الصناعة زاد الإنتاج عن الحاجة، مما يؤدي إلى تزايد المنافسة في الأسعار وتقليص الربح وتراكم المنتجات غير المباعة، وتأخر عملية الإنتاج.

وينعكس عن ذلك ارتفاع نسب البطالة في مختلف الأقاليم، وانخفاض أجور العمالة، وسعي المنتجين إلى خفض تكاليف الإنتاج، وأحيانا ينقلون عمليات إنتاجهم إلى أقاليم ذات أجور أقل، ويبقى الطلب ضعيفا لا لأن الإنتاج وافر، بل لأن القدرة الشرائية تقلصت لدى المستهلكين الذين هم جزء أساس في مواصلة الإنتاج؛ كما يذهب كينز أيضا²⁹.

ولكن هل يخسر المنتجون جميعا، وتفتر رغبتهم؟ الجواب لا، فصحيح أن المنافسة ستبعد ذوي القدرات المحدودة، لكن ستظل المنافسة في هذه الحال قائمة بين من له القدرة على البقاء في ظل الهامش الربحي القليل، وهنا يأتي أدوار الدول في دعم منتجها خشية الزوال، وقد تلجأ بعض دول المركز إلى سحب المزيد من مشاريعها وشركاتها إلى إقليمها لامتصاص البطالة فيها، وهي بذلك تخلق بطالة أخرى في مناطق المحيط التي انسحبت منها³⁰.

تسري كل تلك التحولات بمنطق الدورة الاقتصادية، فإذا اعتبرنا أن بلوغ الصناعات المتقدمة أقصى أرباحها هو الدورة العليا، فإن انحسار المردودية يشكّل مرحلة الركود، وإلى أن تظهر مجالات حيوية، فإن الصناعات المتوقفة تتكيف مع انقباض الطلب، وهكذا دواليك.

إذًا، فإن السبب الأساس الذي يجزّ الرخاء إلى الضيق هو زيادة عدد المنافسين في إنتاج الصناعات المتقدمة، وهو ما يؤدي إلى نتيجتين: تضيق الربح بسبب المنافسة في الأسعار؛ وتراكم المنتجات غير المباعة بسبب ارتفاع الإنتاج على الطلب الحقيقي، وهما نتيجتان تُفشلان

الطلب بالضرورة بما يدفع إلى خفض الإنتاج وما يترتب عليه من ارتفاع البطالة، وأحيانا نقل الإنتاج إلى مناطق شبه المحيط التي تعرف أجورا أدنى من المركز، ويسير المنحنى نزولا في كلّ مظهره.

والعودة طبعا إلى دورة جديدة -أي إلى مرحلة توسّع- تستلزم وجود مجال احتكاري جديد، ولا شك أنّ العلم في تطوّر مستديم، وما دامت المراكز تسيطر على أدقّ البحوث والاكتشافات والاختراعات وتستقطبها إليها؛ فإنّها لن تدّخر جهدا في دعم كلّ المبادرات التي من شأنها أن تُبقي لديها احتكارات متجدّدة، ولكن هل لهذا المسير من نهاية؟ من الخطأ؛ بل من الصّعوبة بمكان أن نتكهّن بنضوب قوّة العلم وعقمه يوما، لكن هناك ما يؤشّر إلى أنّ توظيف العلم والتكنولوجيات الحديثة لن يكفل وحده للنظام العالمي خروجه من الأزمة النهائية التي يعيشها، وهو ما يدلّ عليه التوجّه العام للنظام الرأسمالي.

وخلاصة لهذه النقطة؛ نجد البنيوية الهيكلية ركيزة أساسية في استمرار النّظام العالمي، من خلال سحب فائض القيمة من المحيط إلى المركز بآلية التبادل غير المتكافئ، والتي تعتمد على آلية الاحتكار، وأنّ الاقتصاد العالمي يتقدّم بإيقاعات دورية متكرّرة من التوسّع والانحسار.

4. المبحث الثالث: واقع الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد العالمي الراهن

في هذا الإطار التطبيقي نحاول اختبار افتراضات إيمانويل فالرشتاين اعتمادا على واقع الاقتصاد العالمي، وتركيزا على فترة سبعينيات القرن العشرين إلى حاضر اليوم، وهو المجال الزمني الذي شهد أزمات كبرى أهمّها أزمة الركود التضخّمي التي انفجرت في عقد السبعينيات (1973-1975) وأزمة النمر الآسيوية 1997 وأزمة الرهن العقاري 2008 وأزمة الديون السيادية 2011، وصولا إلى الأزمة الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا 2020، علاوة على انفجار الفقاعات المتكرّرة. وبداية نلاحظ أنّ الممارسات الاحتكارية في هذه الفترة اتّخذت صورا مختلفة، حافظت على روح مبدأ الاحتكار وهو استغلال المراكز قوتها الاقتصادية في جرّ الفائض من البلدان النامية من أجل توسيع الهامش الربحي وضمان نمو مستديم لرأس المال، واتّخذت أوجها جديدة من بينها:

1.4 الممارسات المقيدة للمنافسة في التجارة الخارجية

بالرغم من الجهود المبذولة من المنظمة العالمية للتجارة والدعاوى الملحة من دول مختلفة إلى تهيئة بيئة منافسة تجارية عادلة، فإنّ هناك على الدوام ممارسات حمائية واحتكارية محلّة بمبادئ التجارة الحرة، والملاحظ أنّ العبء غالبا ما يقع على الاقتصادات الناشئة، ومن هذه الممارسات المقيدة:

1.1.4 الإغراق: وهو أسلوب احتكاري مستحدث يتسبّب في إضعاف الاقتصادات الناشئة وإفلاس مشاريعها، إذ تعتمد بعض الدّول

التي تملك قوى اقتصادية كبيرة إلى تركيز قوتها في إنتاج ما بما يسمح لها بتصديره بأقلّ سعر إلى الدول المستوردة منها، وقد يكون هذا السعر أقلّ من تكلفة الإنتاج في الدول المستوردة³¹، مما يتسبّب في القضاء على المنافسة ويخلّف أضرارا اقتصادية واجتماعية بالغة، ذلك أنّ المنافسة في سوق الدول النامية لا يجد بداً من الانسحاب، فينجّر عن ذلك آثار سيّئة.

وغالبا ما يتمّ ممارسة الإغراق من الشركات الكبرى صاحبة الاستراتيجيات الذكية في تأمين طرق التوسّع والانتشار، من احتكار التكنولوجيات وإقامة التحالفات مع الشركات الأخرى والإغراق أيضا، وهو ما يوسّع فرص الوجود الاحتكاري.

2.1.4 الإجراءات الحمائية: في زمن عولمة الاقتصاد والمال ما تزال الطرق الحمائية تلقي بثقلها على المنافسة التجارية متكافئة الفرص،

ومع اتفاقية الغات وقوانين المنظمة العالمية للتجارة فإنّ أغلب الدّول تمارس حماية لاقتصاداتها، ومن الطرق الرائجة بهذا الخصوص:

- رفع الجمركة في بعض السلع والخدمات، ومع أنّ الجمركة على السلع والخدمات شهدت في ظل العولمة تراجعاً ملحوظاً، خاصّة فيما يتعلّق بالمواد الأولية، غير أنّ الدول النامية تجد ذاتها الخاسر في هذه المعادلة أمام الاستثناء الذي يطال

المنتجات الفلاحية، بحيث ما تزال الرسوم الجمركية على صادراتها الفلاحية عالية في الدول المتقدمة، وقد فشلت جولة الدوحة التي انطلقت عام 2001 في تحرير تجارة هذه المنتجات بسبب تلك دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز غير الضريبية أمام الصادرات الفلاحية للبلدان النامية³².

- **نظام الحصص والقيود على الكمية:** يستخدم هذا الأسلوب للحفاظ على التوازن الاقتصادي، بحيث تلجأ الدول إلى فرض حصص محدّدة من السلع المستوردة حماية لاقتصادها غالباً³³، وبالرغم من أنّ هذا الأسلوب مستخدم في الدول الضعيفة أيضاً، إلا أنّ لجوء الدول المركزية إليه يتسبّب في تعسير أكبر لصادرات الدول النامية على غرار الحواجز الضريبية المفروضة على المنتجات الفلاحية، مع أنّ الدول المركزية أكثر مناعة منها.

- **العوائق القانونية لدخول السوق:** وهي كل الإجراءات التي تضعها الحكومات من أنظمة وقوانين تنظّم عمل الشركات بالسوق والدخول إليها، ومن أهمّ هذه العراقيل حقّ الامتياز العام، ويحدث حين تمنح الحكومة لشركة ما حقّ احتكار إنتاج سلعة أو خدمة دون غيرها، وحقّ التراخيص الحكومية، وهو من دائرة احتكار بعض الصناعات التي لا تتمّ إلاّ بترخيص من الحكومة.³⁴

وإذا كان الاحتكار بمفهوم فالرشتاين يقتضي ابتكار مجال إنتاجي جديد في كلّ أزمة، فإنّ هذه الإجراءات الحمائية تعمل على سدّ الغياب الجزئي لصورة الاحتكار التقليدية، وتسعى إلى تحقيق الهدف الأساس الذي أوجد الاحتكار.

2.4 الشركات الكبرى والاحتكار الإنتاجي والتجاري

ترجع أصول هذه الشركات متعدّدة الجنسيات في أغلبها إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، وهي تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم التجارة الخارجية، من خلال ما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد، وتتمّ نسبة 80% من مبيعات العالم من خلالها،³⁵ ويبقى السّؤال الذي يدور هو: كيف تساهم هذه الشركات في نقل الفائض الاقتصادي من العالم النامي إلى مراكز رأس المال؟ أي كيف تساهم في تفعيل آلية التوزيع غير المتكافئ للقوّة والثروة؟ والجواب هو تحديد استراتيجيات عمل هذه الشركات وآثارها في العالم النامي، ونخصي من هذه الاستراتيجيات:

1.2.4 إخضاع الدول النامية لمطالب الشركات: إذ تسعى الشركات إلى الحصول على تنازلات عدّة، من قبيل الإعفاء عن الضرائب وتخفيض رسومها الجمركية، والتحرّر من القيود على الحوالات للبلد الأمّ، والسماح لها بتحريك الموادّ خامّة ومصنوعة فوق حدودها دون ضرائب أو رسوم³⁶، فحين تتنامى الحاجات الاجتماعية وتقف الدولة عاجزة أمام تلبّيتها لا تكون في موقف قوّة، بل في موقف ضعف؛ يجبرها على تقديم هذه التنازلات، وهي بالتالي توافق على تحويل فائض اقتصادي كبير إلى الدول الأمّ، خاصّة إذا كانت المادّة الأولية متوقّرة في البلد المضيف وبأسعار زهيدة؛ وكانت العمالة على الغالب رخيصة، فيكون هامش الربح واسعاً لأنّ التكاليف مخفّضة، لكن العوائد لا تتوزّع بالتكافؤ، وكلّما طالت مدّة العقود بين الطرفين فإنّ الدولة المضيفة تخسر موارد اقتصادية مهمّة.

2.2.4 اقتراب الشركات من القوّة السياسية وممارسة أوارقها ونفوذها لفسح مجال التوسّع في العالم والحفاظ على الامتيازات التي تحصل عليها، وأبرز مثال على ذلك شركة الفواكه المتّحدة، هذه الشركة الأمريكية الأصل التي كان لها اليد الخفية والبارزة أحياناً في أحداث سياسية كبرى في دول أمريكا اللاتينية التي تتواجد فيها³⁷، فقد تمكّنت من إيقاف الاتفاقية بين حكومة الرئيس البني عمر توريجوس والشركات اليابانية في بناء قناة جديدة تصل بين المحيطين الأطلسي والهادي، وهو ما أشعر شركة الفواكه بالتهديد، خاصّة وأن توريجوس قد أمضى أيضاً في 1974 و1975 مع رئيسي كوستاريكا وهندوراس اتفاقيات بموجبها تمّ رفع الضرائب؛

والغاء امتيازات سخية كانت تتمتع بها الشركات الأجنبية³⁸، فتدخلت المخابرات الأمريكية واغتيل عمر تورينجوس، وفي عهد الرئيس بوش الأب غزت الولايات المتحدة بنما لتسيطر على القناة ويستمرّ الاحتكار على يد شركة الفواكه، كما كانت خلف الإطاحة بالرئيس الغواتيمالي جاكوبو أربينز حين تحرك لإنهاء الأوليغارشية العقارية، وهو ما هدّد ملكية شركة الفواكه المتّحدة التي تتمتع أيضا بالإعفاء التام من الضرائب والرّسوم على الصادرات والواردات في غواتيمالا³⁹، والأمثلة على هذا الاختراق كثيرة، تبيّن سعي الطبقة الرأسمالية لتأمين فرص التحكم في اقتصادات المناطق الهشّة بكلّ الطّرق، وتؤيّد أيضا افتراضات فالرشتاين بشأن العلاقة بين قوى السّوق والدّولة.

3.2.4 استراتيجية الاحتكار: إذ إنّ القوّة التي تملكها هذه الشركات جعلت من المنافسة في ميادينها شبه منعدمة، فقد هيمنت شركات مختلفة على إنتاج النفط والطّاقة وصناعة السيّارات والطّائرات وبناء السفن لمُدّة زمنية طويلة، واحتكرت الإنتاج العالمي في هذه المجالات، وكانت ناجحة حين رفعت من كفاءتها الإنتاجية والحفاظ على السرية التكنولوجية التي تملكها، وسخرت جزءا مهمّا من جهدها في الإشهار والتسويق، بل لجأت أحيانا إلى عقد التحالفات الاستراتيجية، بأن تعقد الشركة مثلا اتّفاقا احتكاريّا مع شركة أخرى، يرمي المصالح المشتركة لهما ويعزّز وجودهما الاحتكاري، وعلى سبيل المثال اتّفاق الشراكة بين شركات الحاسوب والمعلومات والاتّصالات المؤسّسة بين كبريات الشركات الأوروبية بول PUL وتسل TSL وسيمون SIEMEN، مما ساهم في تخفيض تكلفة إنتاجها وتعزيز القدرة الاحتكارية⁴⁰، وهي القدرة التي تمنح السيطرة على الأسواق العالمية والتحكم في النسب العالية من المبادلات التجارية طبقا للأسعار التي تحقّق أعلى الفوائد.

4.2.4 تهديد الاستقلال الاقتصادي للدول الضعيفة: فحين ترث الشّركات متخطّية القوميات قطاعات اقتصادية هامة؛ فإنّ ذلك يعني مزيدا من التبعية للدول الكبرى، وتضييقا كبيرا لمساحة القرار السياسي والاقتصادي، إذ تنهّم الشّركات الأجنبية بأنّها تخلق اقتصادا فرعيا للإقليم الأمّ، فهي لا تستثمر إلّا في المجالات التي تناسبها وبالقدرة التي ترضاهما والجهد الذي تمنحه والتكنولوجيا التي تنتقيها ورؤوس الأموال التي تضخّها، خاصّة تلك الشركات التي تنسّق خططها في الدول الأمّ، فهي تخطّط بمنطق تراكم مستديم لرأس المال ومضاعفة الرّبح، لا بمنطق التنمية الشاملة ولا منطق التنمية المستدامة من باب أولى، فعلاوة على إفلاس المساهمات المحلية المحدودة بفعل الفارق الإنتاجي؛ تسبّبت هذه الشركات في إهلاك البيئة والإضرار بالموارد الهامة، وفي خلق أنماط استهلاكية نتيجة للدعاية المكثّفة التي تقوم بها الشركات⁴¹؛ يتمّ من خلالها إهدار المداخليل في شراء السلع الكمالية بما يبقي القدرة على تكوين محافظ استثمارية ضئيلة، ويضعف إمكانيات التنمية الذاتية.

5.2.4 الهروب من التكاليف البيئية: إذا كانت المشكلات البيئية تهدّد العالم بأسره، ففي العالم النامي تتجلّى خطورتها أكثر، وهي مشكلة تزداد حدّتها بسبب الحاجة إلى التنمية الاقتصادية، إذ لم توفّق أغلب حكومات العالم النامي في تحقيق تنمية شاملة بفاتورة بيئية معقولة، فمن التلوّث المائي إلى الهوائي إلى اقتلاع الغابات إلى شفط المخزون الغازي والنفطي وابتلاع احتياطات المعادن والطّاقة إلى انقراض فصائل كثيرة من الحيوانات البرية والمائية إلى الإضرار بالتّبات وتضييق خناق الإنسان، إلى مشاكل معقّدة، تجد الحكومات حيرة في إدارة القرار⁴²، ومن منطق النّظام العالمي؛ فإنّ الشّركات وهي تغزو بيئات العالم الثالث لا تميل إلى احترام القواعد البيئية لأنّها تضيقّ عليها هامش الرّبح وتقلّل من الفائز الاقتصادي الذي تحوّل إلى المراكز، وهي حين تفاوض لإقامة الشّراكة أو الاستثمار تراهن على تذليل القيود البيئية ضمن دفتر شروطها⁴³، ومن الصّعوبة أن توازن الحكومة المضيفة في مثل هذا الموقف، وغالبا ما تستجيب لتخفيض تلك القيود؛ بخاصّة إذا كانت تجربتها التنموية قد باءت بالفشل، وبالتالي فإنّ ثروة بيئية ومالية مهمّة قد تحوّلت على أيدي الشّركات من مناطق الضّعف إلى مراكز القوّة.

6.2.4 تفويض سيادة الدول النامية وتحميلها تكاليف أكبر: مع تقدّم ظاهرة العولمة يلاحظ أنّ للشركات دورا بالغ الأهمية في تدوير الكيانات المحلية في المعولم، فقد ساهمت في نقل أمور تنظيمية كثيرة من دائرة المحلي إلى العالمي، وبعبارة أكثر مبالغة ساهمت في مصادرة القرار المحلي، فقد خلقت الشركات متخطّية الحدود مسائل تتشابك فيها الدول وتتنازع، فيما يخصّ تنظيم الأسواق أو تحمّل مسؤولية تكاليف الإنتاج البيئية والاجتماعية والحوالات المالية، وكلّها مسائل كانت تحظى فيها الحكومات المحلية بصوتها، وأصبح التنظيم الدولي هو الفيصل فيها⁴⁴، وبمنظور النظام العالمي فإنّ التنظيم الدولي بمنظّماته وقواعده وتنظيماته شكّل مستحدث من آليات النظام الرأسمالي زادت أهميته في القرن العشرين خاصة، حين كانت القوى الرأسمالية الكبرى بحاجة إلى تهديب صور الاستغلال الذي يعدّ الروح الأساسية لاستمرار النظام العالمي، وإلى إشاعة المشروع على سلوكاتها، وبالرغم من أنّ هذه القوى ستتحمل هي أيضا تنازلات بشأن قرارات المنظّمات الدولية، لأنّها قرارات شاملة، إلّا أنّ في الواقع طرقا مختلفة لتخفيف الآثار السلبية لهذه القرارات، فصحيح أنّ الدول الكبرى مثلا تحترم مقاييس السلامة الاجتماعية والبيئية في أقاليمها، لكن ماذا عن شركاتها التي تحرم هذه القواعد في أقاليم أخرى، فهل المسؤولية تتوزّع على كلّ من يغنم؟ أم تتحمّلها جهة واحدة؟ وإذا تحمّلتها الدولة المضيفة فإنّ ذلك يعني توزيعا غير متكافئ للمغانم والمغارم.

وفي آخر الحديث عن الشركات وسط السّوق العالمية يمكن القول: إنّ هذه الشركات بما أدّته من أدوار إيجابية من قبيل المساهمة في تحقيق التنمية في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة، وتحسين مستوى الدخل وارتفاع الإنتاجية، وتنمية المنافسة المحلية بكسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية⁴⁵، فإنّها تبقى وسيلة أساسية للنظام العالمي الحديث في مرحلته الرّاهنة، يغدّي بها إعادة توزيع الموارد ويحرّكها من مناطق الضّعف الاقتصادي نحو مراكز الرأسمالية العالمية لينعش بها رؤوس الأموال اللاهثة إلى حدود غير منتهية.

3.4 النظام النقدي والمالي الدوليين ومديونية الدول النامية

لقد تطوّرت صور الاحتكار من احتكار إنتاج سلعة أو خدمة إلى الهيمنة على النظام المالي والنقدي الدولي بما يخدم ذات الهدف الذي تسعى إليه كل الممارسات الاحتكارية، فقد تمكّنت الدول المصنّعة من تسخير التمويلات الدولية بأشكال مختلفة للتخفيف من أزمة الركود التضخمي التي انفجرت في عقد السبعينيات من القرن العشرين واستمرت خلال الثمانينيات، جاعلة من الفرق الرّجحي في المعاملات المالية وسيلة للإبقاء على نموّ رأس المال.

وكانت أزمة الركود التضخمي التي اجتاحت الدول الكبرى شديدة عليها، وشهد النظام النقدي الدولي حينها تحوّلًا من نظام بريتون وودز إلى نظام أسعار الصّرف المرنة، وتوالى بعدها السياسات المالية الدولية رغبة في خفض التضخّم والبطالة، ورفع النمو الذي شهد تأخّرا كبيرا.

وقد تسبّبت التدفّقات المالية إلى العالم النامي في نقل جزء من الركود التضخمي إليها، ومثلما أنّ ارتفاع أسعار الموادّ المستوردة يرفع التضخّم لدى الدولة المستوردة، فإنّ الاعتماد على التدفّقات المالية الوافدة من الخارج خاصّة ما تعلّق منها بالديون مع تدنيّ الاحتياطات الأجنبية للدولة المستدينة يؤدّي إلى الضغط على العملة المحلية، وبالتالي إلى ضعفها وارتفاع الأسعار ومزيد من التضخّم. ولفهم تأثير هذه التدفّقات لابدّ من الرّجوع إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين كان العالم يشهد مرحلة تحوّلات عميقة في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية نحو التحكّم المطلق لرأس المال العالمي في ظلّ ما سميّ بالعولمة الليبرالية وبداية تشكّل الأطراف الفاعلة في مجال المديونية الخارجية⁴⁶، وتكوّن حينها نظام مالي نقدي علمي ارتكز على ثلاث مؤسسات هي صندوق النقد والبنك الدوليين واتفاقية الغات، وتزامن ذلك مع اندفاع شديد للدول النامية والمتحرّرة آنفا نحو هذه المؤسسات والدول الكبرى لضمان تمويل عملية التنمية وسير المشاريع التنموية.

وقد أخذت التدفّقات المالية إلى الدول النامية ثلاثة أشكال هي القروض الخارجية ومساعدات التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبلا شكّ كانت القروض الخارجية في الثمانينيات من أهمّ المتغيّرات المطروحة كحائل دون نجاح التنمية في الدول النامية، بل تحوّلت هذه المديونية إلى مصدر أزمة متفاقمة نجم عنها مشاكل اقتصادية كثيرة منها ارتفاع التضخّم، وتشير المعطيات إلى أنّ حجم تلك الديون ارتفع من 450 مليار دولار سنة 1980 إلى 1335 مليار سنة 1988، وإلى 1440 مليار دولار سنة 1990⁴⁷.

وعلاوة على الآثار الثقيلة على الاقتصادات، فإنّ الديون زادت من إحكام ارتباط العالم النامي بالاقتصادات المتقدّمة، ومع ارتفاع سعر الفائدة في الأسواق الدولية وإجراءات الحماية التجارية التي تفرضها الدول المتقدّمة على السلع المصدّرة إليها، والتدهور في قيمة صادرات الدول النامية⁴⁸ كان سداد هذه الديون وخدمة الديون أمرا متعذّرا عند غالبية الدول النامية، وهو ما زاد من اعتصارها وتسخير قواها الاقتصادية من أجل التصدير للأسواق الرأسمالية حتى تتمكّن من سداد أقساط الدّين وخدمته. وفي هذا الشأن تؤكّد الأرقام أنّ خدمة الدين شكّلت أعباء كبيرة على الدّول النامية، فعلى سبيل المثال وصل معدّلها في سوريا إلى 25% من مداخيلها، وإلى 32% في البرازيل وإلى 45% في مصر⁴⁹، وهو ما أعاق الجهود التنموية وأرهق كاهل الحكومات التي لم تجد بدّا من السياسات النقدية بما زاد من ظاهرة التضخّم، علاوة على ارتفاع نسب البطالة.

هذا، وتأخذ التدفّقات المالية شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي وإن لم يخل أيّ اقتصاد منه، بل إنّ الحكومات جميعها تعمل على توفير مناخ استثماري محفّز وفعال وتعمل على تذليل الصعوبات أمام الشركات الأجنبية بمختلف مجالاتها، إلّا أنّ من الأهمية إدراك تأثيره على التضخّم في الدول النامية، فمن ناحية سلبية فإنّ الإنتاج المحلي غالبا ما يعاني من التضخّم حين تنفتح أبواب الاستثمار الأجنبي، ذلك أنّ تكلفة الإنتاج المحلي خاصة لدى الاقتصادات الناشئة تكون أعلى، ومع اشتداد المنافسة قد تقول المؤسسات والمصانع إلى الإفلاس وتسريح العمّال ومن ثمّ يدخل الاقتصاد الوطني في التضخم الركودي الذي عبر إليه بآلية الاستثمار الأجنبي⁵⁰، وإذا كان أغلب الدول النامية قد اندفعت نحو تشجيع الإنتاج المحلي حين كان يشوبها بعض الحذر في الستينات والسبعينيات من الاستثمار الأجنبي، فإنّها لم تجد غير سبيله في الثمانينيات وما بعده، وإلى الوقت الرّاهن يشغل الأجانب نسبة عالية من الاستثمارات في العالم المتقدّم والنامي على السواء. وحسب بيانات البنك الدولي فقد قفز الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم من قيمة 12 مليار دولار سنة 1970 إلى 53 مليار سنة 1980 إلى 239 مليار سنة 1990، وكان حظّ البلدان النامية (متوسطة ومنخفضة الدخل) من هذه القيم يعادل 1/4 من إجمالي الاستثمار في الستين الأوليين، ثمّ ارتفع إلى قيمة 20 مليار دولار سنة 1990 وإلى قيمة 144 مليار دولار سنة 2000⁵¹.

يقودنا هذا التحليل إلى نتيجة مفادها أنّ التضخّم في الدّول النامية وإن لم يحدث بعوامل خارجية بحتة، بل هيّأت له الظروف الداخلية والسياسات الاقتصادية المتنبّئة فإنّ للعوامل الخارجية دورها أيضا في ربط الاقتصادات النامية بالاقتصادات المتقدّمة عبر آلية التدفّقات المالية من قروض واستثمارات ومساعدات.

وتصبّ هذه النتيجة - من حيث مؤدّاها - في افتراض فالرشتاين، بحيث أنّ أزمة الركود التضخمي جعلت رأس المال في مراكز النّظام العالمي يشهد اختناقا كبيرا، لم ينفرج بإبداع مجال احتكاري جديد كما هو مفترض، وإنّما بالاعتماد على قوّة التمويل الدّولي وتسخير العوائد الربحية من الاستثمارات والقروض المتدفّقة منها إلى العالم النّامي لامتناس جزء من أزمة الركود التضخمي في المراكز الرأسمالية والتنفيس عنها.

4.4 الهيمنة على النشاط الزراعي العالمي

يمثل الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات التي تواجهها الدول النامية، باعتباره من أهم أولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وما زالت المجاعات تهدد شريحة واسعة من سكان هذه الدول، وعلاوة على ذلك فإنّ الزراعة تمثل القطاع الاقتصادي الأساس في أغلب العالم النامي، خاصة أمام انسداد أبواب التكنولوجيات الصناعية الحديثة بسبب احتكار الدول الكبرى لها، ما صعب على الدول النامية التنويع الاقتصادي، وألزمها اعتمادا أكبر على قطاع الزراعة، فما الذي يفسّر دوام مشكلة الأمن الغذائي وفشل الزراعة في العالم النامي؟ لا شك أن الأسباب متعدّدة بين المحلية والخارجية، ونحن معنيون هنا برصد تلك الطرق التي تمارسها الدول الكبرى للإبقاء على الهيمنة الزراعيّة، وهو ما يضعف بالمقابل نجاح الزراعات الناشئة في بلدان العالم النامي، ومن بين تلك الطرق:

1.4.4 احتكار البذور المعدلة وراثيا: لم يكن إنتاج الغذاء ينطلق من خلفية القضاء على المجاعات التي عرفها العالم فحسب، بل قد بات الغذاء جزءا مهما جدا في تحقيق الربحية، وهو ما دفع إلى تطوير تكنولوجيات الهندسة الوراثية، وأدى إلى ثورة في مجال الإنتاج الزراعي صاحبها تخصيص أموال ضخمة من أجل ابتكار أصناف نباتية جديدة متميّزة أكثر مردودية وتحمّلا للجفاف ومقاومة الأمراض النباتية، وساهمت هذه الطفرة في ظهور شركات عملاقة متعدّدة الجنسيات تسيطر سيطرة شبه مطلقة على النشاط،⁵² ومن ثمّ سعت هذه الشركات إلى حماية التحسين والتطوير الجيني للأصناف النباتية والبذور، خاصة من خلال اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والمعروفة باسم تريبس (Trips) والتي انبثقت عن اتفاقية الغات (GATT).

وكان واضحا من خلال الأرقام بأنّ الدول الكبرى عبر شركاتها كانت محتكرة لهذه التكنولوجيات وللمساحة المزروعة بالبذور المعدلة وراثيا، فإلى سنة 2015 لم يتجاوز عدد الدول التي تزرع بها 28 دولة، وتستحوذ 5 دول منها على أكثر من 90% من المساحة المخصّصة، وتقع الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى منها بنسبة 40%، وتعتبر شركة مونسانتو الأمريكية Monsanto أكبر شركة في هذا المجال في العالم باستحواذها على 91% من إنتاج تلك المحاصيل عالميا⁵³، وقد أثر ذلك سلبا على الزراعة في أغلب إفريقيا ودول آسيا.

وبالرغم من الأموال التي كانت هذه الشركات تقدّمها منذ تسعينيات القرن الماضي بالقضاء على مشكلة الغذاء، فإنّ منظّمة الأغذية والزراعة تؤكد في تقاريرها بأنّ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء يزداد أكثر، فقد ارتفع عددهم بنسبة 5% بين سنتي 2015 و2016، من عدد 777 مليون إلى 815 مليون⁵⁴.

هذا يعني أنّه بالرغم من التقسيم الدولي للعمل والذي تكوّنت فكرته تحت مظلة النظام الرأسمالي العالمي والذي يسند إلى الدول النامية التخصص في الزراعة إلى جانب المواد الأولية، إلّا أنّ هذا القطاع بات مهدّدا بالاحتكار من الدول الكبرى، ما زاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة، وساهم في جرّ المزيد من الثروة لتغذية التراكم المستديم لرأس المال في المراكز.

2.4.4 تحرير المبادلات الدولية الزراعية: فمنذ نشأة اتفاقية الغات التي توسّع دورها بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة كان سعي الدول الكبرى واضحا إلى جعل الانفتاح التجاري الدولي سبيلا للسيطرة أكثر على الاقتصاد العالمي، وفي موضوع التفاوض التجاري بخصوص الزراعة ثار الكثير من الجدل خاصة بين القوى الزراعية العالمية والدول النامية، وتتمحور معظم الخلافات حول مسائل الدعم الزراعي وأشكال المساعدات الحكومية وقضايا الحماية والإغراق والحواجز التجارية، وتطوّرت المفاوضات في جولة الأوروغواي (1986-1993) وحاولت خلالها وبعدها الدول المهيمنة على الزراعة أن تخضع المبادلات في المنتجات لزراعية والغذائية لمقتضى مبادئ التبادل الحر وقواعد المنظمة العالمية للتجارة⁵⁵.

غير أنّ الدول الكبرى في واقع الحال كانت تمارس سياسات حمائية من خلال الدعم والمساعدات الزراعية خاصّة في دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل المنافسة غير عادلة بالنسبة للدول النامية المنخرطة في المنظّمة، فقد أدت تلك السياسات إلى جانب احتكار البذور المعدّلة وراثيا إلى حدوث فوائض أضرتّ بالأسعار داخل الدول النامية وبموازن مدفوعاتها.

5.4 تحكم المراكز الصّناعية في أسعار المواد الأساسية

في إحدى الصّور الحديثة لتوسيع الهامش الربحي تسعى الدول الصّناعية في تقليل الكلفة من خلال التأثير في أسعار المواد الأولية التي تستوردها غالبا من الدول النامية، ولتحقيق ذلك تلجأ إلى أساليب مختلفة ذات أثر كبير على مداخل الدول المنتجة للمواد الأولية، وقد شهد هذ التوجّه بروزا واضحا منذ أزمة سبعينيات القرن العشرين.

ويرتبط اقتصاد 85% من الدول النامية بقطاع المواد الأولية والسلع الأساسية، وهي في الوقت نفسه تسعى إلى تمويل برامج تنمية شاملة من خلال العوائد المحقّقة من صادراتها للمواد الأولية، وهذه البرامج الضخمة عادة ما تعرف تأخرا في تنفيذها بسبب حدّة التقلّبات التي تشهدها أسعار المواد الأولية التي تصدّرها، وبالتالي تذبذب في الإيرادات وما له من آثار سلبية على عملية التنمية⁵⁶.

وقد لجأت الدول المنتجة للمواد الأولية إلى أساليب مختلفة ضمانا للاستقرار السعري، لعلّ أبرزها تكوين الكارتلات الاقتصادية كمنظمة الأوبيك من أجل التحكم في عرض مواردها وبالتالي في الأسعار، غير أنّ التطورات الاقتصادية السياسية التي حدثت إثر اضطرابات الاقتصاد العالمي في السبعينيات كانت نقطة بداية تلاشي فعالية مختلف الأنظمة المعتمدة من الدول المنتجة للمواد الأولية، خاصّة مع انخيار نظام بريتون وودز وفشل العديد من الكارتلات، ومما تسبّب في تلاشي هذه الفعالية:

1.5.4 تداول المواد الأولية في الأسواق الآجلة: فمنذ الثمانينيات إلى اليوم أصبحت أكثر صيغ بيع وشراء المواد الأولية تتمّ في

الأسواق الآجلة، وهي تعني شراء وبيع السلع الأولية بعقد أجل التحوط ضدّ مخاطر تغيّر السعر في المستقبل، إذ تؤمّن احتياجات المشتري المستقبلية من السلعة بسعر يتفق عليه قبل حلول موعد استلامها بفترة زمنية معينة، كما تضمن تلك الأسواق تحوطا مماثلا للبائع بالنسبة لإنتاجه المستقبلي بتأمين سعر للبيع لا يخضع للتغير الذي يمكن أن يحدث مستقبلا عند تسليم السلعة⁵⁷.

وقد منحت هذه الصيغ مجالا كبيرا للتحكم في العرض والطلب ومن ثمّ في أسعار المواد الأولية، ومن الفاعلين الأساسيين الذين يهتمّون بتخفيض الأسعار الشركات الصناعية، والتي تعتبر المواد الأولية بالنسبة لها الحلقة الأولى والأساسية في عملية التصنيع، وكلما كان السعر منخفضا وسّعت من هامشها الربحي⁵⁸. ومع القوّة المالية التي تملكها الشركات الكبرى فإنّها تسعى بها لتأمين المواد الأولية من خلال التعاقد في آجال تضمن شراء السلعة الأولية بسعر منخفض. وبالرغم من أنّ ذلك لا يعني التحكم المطلق من هذه الشركات في الأسعار، إلّا أنّ الإحجام والإقبال وتحديد الآجال والمضاربة في المواد الأولية أوجدت فرصة كبيرة لتعظيم الأرباح من خلال الضغط على تكاليف المواد الأولية.

2.5.4 التحكم في العرض والطلب: لا شك أنّ العرض والطلب هو الأساس الذي يتحدّد به السعر، وفي سوق المواد الأولية يوجد

مجموعة من المتعاملين لهم دور كبير في تحريك العرض والطلب، ففي سوق النفط مثلا يتدخل المنتجون والمشترون والتجار والوسطاء وصناديق التحوط وصناديق التقاعد والمستثمرون الفرادى والقطاع المالي.

ويعمل المضاربون من أصحاب الأموال على جعل الفوارق السعرية لصالحهم على الدوام، ويتحكمون من خلال أموالهم في الطلب ومن ثمّ في السعر، كما تؤثّر سياسات الحكومات والاضطرابات الجيوسياسية في العالم على الأسعار، كما أنّ من العوامل المؤثرة في العرض والطلب ما يعرف بحرب حصص السوق بين كبار المنتجين، ففي أوقات الهبوط الكبير لأسعار النفط -مثلا- يحرص كبار المنتجين على عدم خفض إمداداتهم حرصا على حصّتهم في السوق في وجه المنافسين التقليديين وغير التقليديين، في حين أنّ

المنطق الاقتصادي يفترض أنّه على كبار المنتجين خفض إنتاجهم لدفع أسعار النفط للبعود، غير أن الحسابات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالصراعات في العالم تكون لها اليد العليا على معادلة العرض والطلب المعروفة.⁵⁹ وكما أنّ المضاربة كان لها الدول الأساس في التأثير ارتفاع أسعار النفط مثلاً في 2007 وصولاً إلى نقطة الذروة في جويلية 2008 أين عتّب 147 دولار للبرميل، بل كان من المتوقّعين حينذاك أن يشهد ارتفاعاً في نهاية تلك السنة ليصل إلى 200 دولار، وهو ما لم يحدث، بل لعبت المضاربات مرّة أخرى دورها في تراجع سعره إلى مستويات منخفضة⁶⁰ قدرها 59.5 دولار في نهاية 2014، وإلى 42.5 دولار خلال 2016.⁶¹

ماذا يعني كلّ ذلك بالنسبة للدول النامية المنتجة للمواد الأولية؟ يعني أنّ استقرار الإيرادات أصبح في ظلّ الأزمات الرأسمالية العالمية أمراً متعذّراً، ومع أنّ هناك فترات تنتعش فيها الإيرادات، لكنّ القلب المستمرّ يفتح باب العجز الموازي وانخفاض النمو. ثمّ إنّ تحوّل المواد الأولية إلى منتجات مالية زاد من تقلّب أسعارها وصعوبة تقديرها بسبب السيولة المالية التي تتحكم في أسواق المشتقات، بما زاد من خطورة الاعتماد عليها كمصدر لتمويل مشاريع التنمية في البلدان المنتجة لها. كما تؤكّد هذه الطرق المستحدثة على اعتماد دول المركز باستمرار على امتصاص الأزمات وتراكم الأموال بتوسيع الهامش الربحي، من خلال العمل على تخفيض أسعار المواد الأولية، خاصّة وأنّ أسعار المواد المصنّعة لا تسير بذات المنحنى مع أسعار المواد الأولية.

وختاماً لهذا المبحث "واقع الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد العالمي الراهن" نستنتج أنّ هناك توافقاً بين معطيات هذا الواقع وأفكار إيمانويل فالرشتاين من حيث السعي المستديم من المراكز الرأسمالية للنظام العالمي لجعل الهامش الربحي أوسع بما يمكن من استثمارية نموّ رؤوس الأموال وامتصاص الأزمات الاقتصادية بأنواعها المختلفة، لكن لم يعد الاحتكار التقليدي بالصورة التي حدّدها فالرشتاين وحده، فقد ساهمت بعض الظروف في إذابة هذا الاحتكار، لكن تمّ استحداث أساليب تتماشى مع التشابك الاقتصادي الذي يشهده عصر العولمة الاقتصادية خاصّة لفترة ما بعد أزمة الركود التضخّمي في سبعينات القرن العشرين إلى وقتنا الراهن.

5. خاتمة

من خلال هذه الدّراسة تمّ البحث عن دور الممارسات الاحتكارية في التقلّب الدّوري للنّظام الرأسمالي العالمي، بقراءة يسارية عند المؤرّخ الاقتصادي السياسي إيمانويل فالرشتاين، من خلال استعراض أهمّ أفكاره، ثمّ البحث عن دور الاحتكار في هذه الدّورات وفقاً لأفكار فالرشتاين، وبيان واقع الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد العالمي الراهن، وتوصّلت الدّراسة إلى النتائج الآتية:

1. إنّ التّفاعلات في العالم كلّها تجري ضمن بنية واحدة هي النّظام العالمي الحديث، ذي الصبغة الرأسمالية، والمقاربة الأصحّ عند فالرشتاين هو تفسير كلّ الأحداث والتناقضات هي المقاربة الكلاسيكية، وبالتالي لا يمكن فهم وتحليل العلاقات الدّولية إلّا من خلال تحليل أنماط التّفاعلات وأنماط توزيع القدرات أو السّلطات داخل هذا النّظام.
2. تأسس النّظام العالمي الحديث أوروبا في القرن السادس عشر، وقد ظلّ خمسة قرون يسعى إلى تحقيق الاستقرار والتّكيف.
3. الاقتصاد في النّظام العالمي الحديث يعتمد على بنية هيكلية ثلاثية التّقسيم، مراكز النّظام العالمي التي تديره، ومحيطه الذي يخضع لعلاقات استغلالية تبعية، وشبه محيط يساهم في تحقيق الاستقرار ودوام عملية تراكم رأس المال.
4. التقلّب الاقتصادي ظاهرة صحية ملازمة للاقتصاد الرأسمالي، والنّظام العالمي على غرار الاقتصادات المحلية يشهد موجات من التوسّع والانحسار، وهو يسعى لتحقيق الاستقرار والتّكيف مع أزماته الدّورية.

5. يلعب الاحتكار دورا أساسيا في حدوث التّوسع، إذ تستأثر المراكز بالمجالات الاحتكارية الجديدة، فيتحقّق لها ربحا وافرا يمكنها من مراكمة رأس المال والحفاظ على عافيتها، وكلّما زادت المنافسة واشتدت انحصرت سلطة المراكز على المجالات الإنتاجية الاحتكارية، فيضيق الهامش الرّبحي، ويتوجّه الاقتصاد العالمي نحو الرّكود.
6. يؤدّي العلم دورا بالغا في إيجاد المجالات الحيوية للإنتاجات الاحتكارية، فقد كانت الدّورات السابقة -مثلا أثبت نيكولاي كوندراييف- مرتبطة بالاختراعات العلمية، التي تخصّب الإنتاج لفترة قد تصل إلى عقدين ثمّ يذوب احتكارها فيتقلّص مجال الرّبح فيها في المراكز، إلى حين اختراع مجال حيوي جديد.
7. بالرّغم من أنّ الاختراعات الاكتشافات العملية تكشف عن مجالات استثمارية إنتاجية موعودة لمراكز الاقتصاد العالمي الرّاهن، فإنّها لن تحلّص من أزمة معقّدة تحيط بالنّظام الرأسمالي منذ نهايات القرن العشرين -كما يعتقد فالرشتاين-، ذلك أنّ الأزمة الرّاهنة تجمّعت فيها أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية مختلفة.
8. في الاقتصاد العالمي الرّاهن تمارس الدول المركزية إلى جانب الاحتكار التقليدي ممارسات مستحدثة تتماشى مع طبيعة التطورات الاقتصادية في عصر العولمة، وتساهم هذه الممارسات الاحتكارية في امتصاص الفائض وجّه من الدول النامية إلى الدول المركزية المصنّعة من أجل استمرار نمو رأس المال، ومن هذه الممارسات: تقييد المنافسة في التجارة الخارجية باستراتيجية الإغراق ومختلف الإجراءات الحمائية، واحتكار الإنتاج والتجارة من خلال الشركات الكبرى التي تملكها، والهيمنة على النظام النقدي الدولي والمؤسسات المالية بما يخلق فرصا للتحكم في اقتصادات البلدان النامية، واستراتيجيات التحكم في النشاط الزراعي العالمي وفي أسعار المواد الأولية، ممّا يدعم افتراضات الاقتصادي اليساري إيمانويل فالرشتاين.
6. قائمة المراجع:

¹ جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة: بلع، أحمد فؤاد، عالم المعرفة، الكويت، ط1، 1998، ص 59.

² Cosma Sorinel, **Immanuel Wallerstein's World System Theory**, Annals of Faculty of Economics, University Ovidius Constanta, Roumanie, 2010, p 220.

³ Smith Dennis, **The Return of Big Historical Sociology**, in the book: **Global Powers, Michael Mann's Anatomy of the Twentieth Century and Beyond**, etided by: Schroeder, Ralph, Cambridge University Press, United Kingdom, 2016, p 49.

⁴ Immanuel Wallerstien, **Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth-Century Paradigm**, Cambridge, Polity Press, 1991, p 267.

⁵ ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، نظرية النّظام العالمي، في كتاب: عولمة السياسة العالمية، تحرير جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 277.

⁶ Immanuel Wallerstien, **Dependence in an Interdependent World: The Limited Possibilities of Trans- formation within the Capitalist World Economy**, Journal of African Studies, Vol. 17, No. 1, Apr., 1974, p 3.

⁷ Cosma Sorinel, op.cit, p 220.

⁸ Immanuel Wallerstien, **Dependence in an Interdependent World: The Limited Possibilities of Trans- formation within the Capitalist World Economy**, op.cit, p 4.

⁹ روبرت غيلين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 96.

¹⁰ إيمانويل فالرشتاين، نهاية العالم كما نعرفه، نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: فايز الصّباغ، مراجعة: هاني تابري، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المنامة، 2017، ص 298.

¹¹ ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، نظرية النّظام العالمي، مرجع سابق الذّكر، ص 280.

¹² Cosma Sorinel, op.cit, p 224.

- 13 محمد السميزان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتكار، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 3، العدد 6، 2010، ص 25.
- 14 سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي – نقد نظرية التخلف، ترجمة: حسن قبيسي، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1978، ص 181.
- 15 المرجع السابق نفسه، ص 109-110.
- 16 أرنست ماندل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، ترجمة: غسان ماجد، وكميل داغر، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2017، ص 40.
- 17 Immanuel Wallerstein, Dependence in an Interdependent World: The Limited Possibilities of Trans-formation within the Capitalist World Economy, op.cit, p 5.
- 18 إيمانويل فالرشتاين، صعود النظام الرأسمالي العالمي وزواله المقبل، في كتاب: العولمة الطوفان أم الإنقاذ، الجوانب الثقافية والاقتصادية والسياسية، ترجمة: فاضل جكتر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 118.
- 19 José Briceno Ruiz, Raúl Prebisch and the theory of regional economic integration, in the book: The Global Political Economy of Raúl Prebisch, edited by: Margulis Matias, Routledge Taylor and Francis Group, London, United Kingdom, 2017, p 68.
- 20 Emmanuel Arghiri, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade, Monthly Review Press, New York, USA, 1972, pp 120-121.
- 21 المرجع السابق نفسه، ص 11.
- 22 محمد المومني، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا في القرن الواحد والعشرين، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2005، ص 40.
- 23 المرجع السابق نفسه، ص 41.
- 24 Stephen Terniyk, K-Periodicity, Space-Time Structures and World Economics, in the book: Kondratieff Waves, Dimensions and Prospects at the Dawn of the 21st Century, edited by: Grinin Leonid, and others, Uchitel Publishing House, Volgograd, Russia, 2012, p 79.
- 25 إيمانويل فالرشتاين، تحليل النظم الدولية، ترجمة: أكرم علي حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2015، ص 50.
- 26 محمد المومني، مرجع سابق الذكر، ص 41.
- 27 عبير محمود مجاهد، انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 3، 2020، الصفحة 3.
- 28 ستيف هويدن وريتشارد وين جونز، نظرية النظام العالمي، في كتاب: عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق الذكر، ص 301.
- 29 عبد الله أحمد، الفكر الكينزي وأثره في التحليل الاقتصادي الحديث، مجلة الكوث للبحوث الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، المجلد 1، العدد 6، 2012، ص 145.
- 30 Paolo Epifani and Gancia A. Gino, Trade, Immigration and regional unemployment, Journal of Regional Science and Urban Economics, Vol. 35, No. 6, 2005, p 635.
- 31 عاطف السيد، اتفاقية الغات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 91.
- 32 عز الدين بن تركي وهارون الطاهر، الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 2، العدد 2، 2003، ص 147.
- 33 سلامي ميلود وبوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 7، العدد 1، 2019، ص 154.
- 34 المرجع السابق نفسه، ص 155.
- 35 لمزري مفيدة، وسامي وردة، الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 145.
- 36 أحمد عباس، وأحمد محمد جاسم، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، 2012، ص 67.
- 37 Orozco, Constance, The United Fruit Company in Central America: A Bargaining Power Analysis, Publications of Graduate School of Business, University of Texas at Austin, Vol 91, No. 7, 1991, p 2-3.

38 Bucheli, Marcelo, Good Dictator, Bad Dictator: United Fruit Company and Economic Nationalism in Central American in the Twentieth Century, Working Papers 06-0115, University of Illinois at Urbana-Champaign, College of Business, 2006, p 28.

39 Marcelo, Bucheli, United Fruit Company in Latin America, in the book: Banana Wars: Power, Production, and History in the Americas, Edited by: Steve Striffler, Mark Moberg, Duke University Press, Durham, USA, 2003, pp 89-90.

40 سنقرة، عيشة، استراتيجيات عمل الشركات متعدّدة الجنسيات، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، 2020، ص 212.

41 المرجع السابق نفسه، ص 217.

42 الدجاوي، أحمد عبد الصّبور، دور السياسة الضّريبية في حماية البيئة من التلوث، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة المدينة، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2018، ص 81-82.

43 سنقرة، عيشة، مرجع سابق الذكر، ص 217.

44 ويلتس، بيتر، الأطراف المتخطّية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية، في كتاب: عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق الذكر، ص 615.

45 لمزري مفيدة، وسامي وردة، مرجع سابق الذكر، ص 153.

46 شطاب نادية، ومعيزي جزيرة، أزمة الديون الخارجية وعلاقتها باستراتيجية التنمية تقيّم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، revue les cahiers du mecas، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2007، ص 300.

47 بن كاملة محمد عبد العزيز، المديونية الخارجية واستراتيجية التنمية المالية للاقتصادات الناشئة: سياسات وانعكاسات، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 3، العدد 6، ماي 2012، ص 72.

48 شطاب نادية، ومعيزي جزيرة، مرجع سابق الذكر، ص 302.

49 بن كاملة محمد عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص 77.

50 طالبي ميسوم، آليات انتقال النضج الرّكودي من البلاد الرأسمالية إلى البلاد النامية، ومقترح الخروج منه، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2019، ص 205.

51 بيانات مجموعة البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2000&start=1980&view=c>

hart تمّ الاطلاع عليه يوم 2021/02/21.

52 بولعراس مختار وكيجل كمال، البذور المعدلة وراثيا بين احتكار الشركات الكبرى وهاجس الأمن الغذائي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 18، العدد 1، مارس 2019، ص 382.

53 بوزلجة سامية، المحاصيل المعدلة وراثيا ومشكلة الغذاء في الدول النامية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 6، جوان 2016، ص 202.

54 بولعراس مختار وكيجل كمال، مرجع سابق الذكر، ص 402.

55 هارون الطاهر، بن تركي عز الدين، الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، 2003، ص 143.

56 بوفافة وداد ومنصوري عبد الله، الأسواق الآجلة للمواد الأولية: التحول من سلع إلى منتجات مالية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 35، سبتمبر 2013، ص 117.

57 حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص 247.

58 بوفافة وداد ومنصوري عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 109.

59 موقع الجزيرة على الأنترنت، كيف تفهم تغيرات أسواق النفط؟ - <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/6/7/>

تمّ الاطلاع عليه يوم 2021/03/15

60 بلقة إبراهيم وآخرون، نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط ودوره في تقلبات أسعار النفط، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 5، 2020، ص 163.

61 عرقوب نبيلة وبوشة محمد، آثار انخفاض أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، 2018، ص 89.